

# الجارديان: حكم محكمة العدل الدولية رفض لإسرائيل وداعميها في الغرب



السبت 27 يناير 2024 12:13 م

على الرغم من أن الإجراءات المؤقتة التي فرضتها محكمة العدل الدولية على إسرائيل لم تتضمن وقف إطلاق النار، إلى أن صحيفة "الجارديان" ترى أنها يمكن أن تحدث فرقا هائلا في الحد من الوفيات والمعاناة بين المدنيين الفلسطينيين في غزة. وقالت الصحيفة في مقال كتبه المدير التنفيذي السابقة لمنظمة هيومن رايتس ووتش "كينيث روث": "كان الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية في جنوب أفريقيا بمثابة رفض قوي لما تمارسه إسرائيل من إنكار وبأغلبية ساحقة، وجدت المحكمة أن هناك قضية "معقولة" مفادها أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة لتجنب "التحيز الذي لا يمكن إصلاحه" لأي أعمال إسرائيلية أخرى في غزة يمكن أن تعرض حقوق الفلسطينيين بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية للخطر".

كان الموقف العام لمختلف المسؤولين الإسرائيليين، في جوهره، هو: كيف يجرؤ أي شخص على اتهامنا بالإبادة الجماعية؟ فقد أشاروا إلى أن إسرائيل تأسست بعد المحرقة لحماية الشعب اليهودي من الإبادة الجماعية، وأن حماس هاجمت إسرائيل في السابع من أكتوبر، والعديد من تصريحات حماس تبدو وكأنها إبادة جماعية في نيتهما.

وأضافت الصحيفة: "ومع ذلك فإن أياً من ذلك لا يشكل دفاعاً عن تهمة الإبادة الجماعية وبغض النظر عن تاريخ إسرائيل، وبغض النظر عن ادعائها بالدفاع عن النفس، فإن الوسائل المختارة لمحاربة حماس من الممكن أن تظل وسيلة إبادة جماعية".

وكان حكم المحكمة أيضاً بمثابة تنصل من داعمي إسرائيل بالغرب، حيث وصفت إدارة "بايدن" الدعوى بأنها "لا أساس لها من الصحة". وقالت الحكومة البريطانية إن هذا "هراء". وبأغلبية 15 صوتاً مقابل صوتين، وجد قضاة محكمة العدل الدولية خلاف ذلك.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى السماح بتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين يتضورون جوعاً في غزة ومنع التحريض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه، انضم حتى القاضي الإسرائيلي "أهارون باراك" إلى الأغلبية، فصوت بأغلبية 16 صوتاً مقابل صوت واحد - وهو رفض قوي لأولئك الذين يحاولون تصنيف التحديات التي تواجه سلوك إسرائيل في غزة باعتبارها معايير مزدوجة غير عادلة أو معاداة للسامية.

وبتفصيل مقنع، روت المحكمة المعاناة غير العادية للمدنيين الفلسطينيين في غزة أثناء تعرضهم للقصف والحصار من القوات الإسرائيلية. وتجاوزت المحكمة الرؤى المتناقضة التي قدمها المحامون الإسرائيليون والجنوب إفريقيون، واعتمدت على تصريحات مسؤولي الأمم المتحدة لوصف الوفيات والإصابات والتشريد والمجاعة والحرمان من الرعاية الصحية والخدمات النفسية المروعة. وأشارت المحكمة إلى أن المعاناة قد تتفاقم كثيراً إذا لم تتدخل.

وأشارت "الجارديان" إلى أنه على الرغم من أن حكم المحكمة الموجز لم يتعمق في النزاعات الواقعية، لكنه رفض ضمناً عناصر الدفاع الإسرائيلي الأساسية. وشدد المحامون الإسرائيليون على أن حماس تستخدم دروعاً بشرية وتقاتل من مناطق مأهولة بالسكان، لكن المحكمة وجدت ضمناً أن هذه الحقائق غير كافية لتبرير الخسائر الفادحة في أرواح المدنيين الناجمة عن ممارسات مثل إسقاط قنابل ضخمة تزن ألفي رطل على مناطق مكتظة بالسكان.

وشدد المحامون الإسرائيليون على أن إسرائيل تسمح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، لكن مسؤولي الأمم المتحدة كانوا واضحين في وصف كيف أن المساعدات المسموح بها كميات صغيرة تكاد لا تذكر وأشارت إلى العقبات البيروقراطية التي تصاعدت أمام إيصالها، ما ترك السكان المدنيين على شفا الكارثة.

وأشار المحامون إلى أنه في كثير من الحالات، تصرفت القوات الإسرائيلية لحماية حياة المدنيين الفلسطينيين، لكن الإبادة الجماعية لا يمكن ارتكابها إلا ضد جزء من السكان. ربما تكون الحكومة الإسرائيلية قد تسببت في دمار يكفي لإجبار الفلسطينيين على الخروج من غزة، كما اقترح العديد من الوزراء.

كان أحد أقوى أجزاء قضية جنوب إفريقيا هو الاستشهاد بتصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين لإظهار نية الإبادة الجماعية. وحاولت الحكومة الإسرائيلية تفسير تلك التصريحات من خلال الإشارة إلى أنها صدرت في ذروة اللحظة وتتناقض مع أوامر سرية رسمية من مجلس الوزراء الإسرائيلي سلمتها إلى المحكمة.

ولم تقتنع المحكمة، مستشهدة بتصريح وزير الدفاع "يوآف غالانت" – وهو شخصية مركزية في سلسلة القيادة – بأنه "أزال كل القيود" وأن إسرائيل تقاوم "حيوانات بشرية". واستشهدت المحكمة أيضًا بتصريح الرئيس "يتسحاق هرتسوغ": "الأمّة بأكملها هي المسؤولة" هذا الخطاب حول عدم علم المدنيين أو عدم تورطهم ليس صحيحاً".

ولم تكن الإجراءات الحالية تتعلق بالأسس الموضوعية النهائية للقضية. قد يستغرق الأمر سنوات لتحديد ما إذا كانت إسرائيل قد ارتكبت إبادة جماعية في غزة. لكن التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة يمكن أن تحدث فرقاً هائلاً في الحد من الوفيات والمعاناة بين المدنيين الفلسطينيين الآن.

وذكرت "الجارديان" أن المفتاح هو التنفيذ؛ حيث إن حكم محكمة العدل الدولية "ملزم"، كما أكدت المحكمة، لكن محكمة العدل الدولية ليس لديها قوة عسكرية أو شرطة تحت تصرفها. وبالنسبة لاتخاذ تدابير قسرية، فإنها تحتاج إلى قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو ما يتطلب مواجهة حق النقض الذي تستخدمه حكومة الولايات المتحدة، والذي كثيراً ما يستخدم لحماية إسرائيل. لكن الضغوط السياسية للامتنال للحكم ستكون هائلة. فبعد أن وثقت في قدرة المحكمة على إرسال محاميها إلى لاهاي لعرض قضيتها، سيكون من المروع أن ترفض إسرائيل الحكم لمجرد خسارتها. وبوصفه اتهامات الإبادة الجماعية الأساسية بأنها "شنيعة" – وهي النتيجة التي لم تعالجها المحكمة بعد، كما ذكرنا – لم يقل رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" بشكل خاص إنه سيرفض الامتنال للتدابير المؤقتة التي اتخذتها المحكمة. دعونا نأمل أن يفعل ذلك.

ولفتت "الجارديان" إلى أن البعض أصيب بخيبة أمل لأن محكمة العدل الدولية لم تأمر بوقف إطلاق النار، وهي خطوة لم تكن مرجحة لأن المحكمة لا تتناول سوى النزاعات بين الدول، وبالتالي فإن حماس لم تكن طرفاً فيها. وأمرت المحكمة إسرائيل "باتخاذ جميع التدابير التي في حدود سلطتها" لوقف الأعمال التي تساهم في الإبادة الجماعية، والسماح بدخول مساعدات إنسانية كافية إلى غزة لإنهاء معاناة المدنيين الفلسطينيين، ومنع ومعاينة التصريحات العلنية بالتحريض التي يذلي بها كبار المسؤولين الإسرائيليين. ويجب على إسرائيل أن تقدم تقريراً إلى المحكمة خلال شهر بشأن الخطوات التي اتخذتها. ومع ذلك، هناك مجال كبير للمناورة في تلك الأوامر. وهنا يأتي دور أنصار إسرائيل. فهل سيتجاوزون شكوكهم السابقة تجاه القضية ويحثون إسرائيل الآن على الامتنال؟

أيدت الحكومات الغربية محكمة العدل الدولية في أحكام مماثلة ضد ميانمار وروسيا وسوريا. ومن شأن ذلك أن يلحق ضرراً هائلاً بـ "النظام القائم على القواعد" الذي تدعي الحكومات الغربية أنها تدعمه إذا قامت باستثناء إسرائيل. وبممتلك "جو بايدن" أقوى نفوذ؛ حيث تقدم الحكومة الأمريكية مساعدات عسكرية سنوية بقيمة 3.8 مليار دولار لإسرائيل، وهي المورد الرئيسي للأسلحة.

يجب أن يتوقف هذا الدعم إذا تجاهلت الحكومة الإسرائيلية حكم المحكمة. ولا ينبغي للرئيس الأمريكي بعد الآن أن يضع خوفه من العواقب السياسية الداخلية، أو ارتباطه الشخصي بإسرائيل، قبل حياة العديد من المدنيين الفلسطينيين. ويمكن أن تأتي ضغوط أخرى من أجل الامتنال من المحكمة الجنائية الدولية. وعلى عكس محكمة العدل الدولية، التي تعمل على حل النزاعات بين الدول، تحاكم المحكمة الجنائية الدولية الأفراد على جرائم مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وإذا تجاهلت إسرائيل حكم محكمة العدل الدولية، فإن هذا من شأنه أن يشكل حافزاً إضافياً للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "كريم خان" للتحرك.

وختمت الجارديان: "ولا تزال الكثير من الأمور دون حل، ولكن الحكم يعد انتصاراً لسيادة القانون. لقد تمكنت جنوب أفريقيا، وهي إحدى دول الجنوب العالمي، من تجاوز سياسات القوة من خلال الاستعانة بالمؤسسة القضائية الرائدة في العالم. ويظهر حكم المحكمة أنه حتى الحكومات التي لديها أصدقاء أقوياء يمكن إخضاعها للمساءلة". وتابع: "وهذا يمنح المدنيين الفلسطينيين الذين يعانون بشدة في غزة الأمل. إنها أيضاً خطوة صغيرة ولكنها مهمة نحو عالم أكثر شرعية واحتراماً للحقوق".

<https://www.theguardian.com/commentisfree/2024/jan/26/icj-ruling-israel-western-backers>